

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان وفد مصر
(بالنيابة عن المجموعة العربية)
أمام
مجلس الأمن
حول
المرأة والأمن والسلام

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

نيويورك، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥

السيد الرئيس،

أود أن أعرب عن تقدير المجموعة العربية للتقرير الشامل الذي أعدده الأمين العام في الذكرى الخامسة للقرار ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن، والذي يبرز الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل بهدف تعزيز الإلتزام والمساءلة والشفافية في تقييم التقدم المحرز في التنفيذ ورصده والإبلاغ عنه.

السيد الرئيس،

تعمل الدول العربية جنباً إلى جنب مع منظومة الأمم المتحدة لتعزيز سبل حماية المرأة في فترات النزاع وترسيخ دورها ومشاركتها في مراحل ما بعد النزاع، انطلاقاً من إيماننا بالدور الرئيسي الذي تلعبه المرأة في كافة الظروف، وخاصة في تلك الظروف الاستثنائية المتمثلة في الإحتلال الأجنبي وسوء الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، وبالنظر لتأثيرات ذلك السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن التقييم الأمين للوضع الدولي خمس سنوات بعد صدور القرار ١٣٢٥ يقود إلى إننا لم نحقق ما كنا ننشده من نتائج وما نرغب في تحقيقه من أهداف، فمازالت المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال تزرع تحت ضغوط الاحتلال المقترنة ببناء المستوطنات والسور العازل على الاراضى الفلسطينية، وتتعرض لأسوأ صور المعاملة الإنسانية وأقساها في المعابر

ونقاط التفتيش، وتعانى من قتل الاب والزوج والإبن على النحو الذى يحملها مسئوليات اسرية متزايدة لا قبل لها بها.

ولذا، فإن المجموعة العربية تطالب بتناول مجلس الأمن لأحوال المرأة الفلسطينية تحت الإحتلال الأجنبى، جنباً إلى جنب مع أوضاع المرأة السورية واللبنانية فى الاراضى العربية المحتلة الأخرى، من خلال العمل النفعال مع القوى الدولية على تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من كافة الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ فى إطار سلام عادل وشامل يقوم على التنفيذ الأمين لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وطبقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد الرئيس،

لا استطيع أن أتحدث عن المرأة دون أن أشير إلى عدد من المبادرات العربية الهادفة لتعزيز وضعية المرأة العربية، ليس فقط فى إطار النزاعات المسلحة، بل وفى اطار تحقيق الأمن وإرساء السلام وبنائه والحفاظ على إستمراره ودوامه وأخص بالذكر هنا المبادرتين الآتيتين :

الأولى: إنشاء منظمة المرأة العربية، وجعلها صرحاً عربياً شامخاً للدفاع عن حقوق المرأة العربية، تحقق ما تنشده الدول العربية من حرية أوسع ومشاركة أكبر للمرأة فى إطار من المشاركة الفاعلة لكافة فئات المجتمع لتحقيق النهضة الشاملة. وتهدف هذه المنظمة الى المساهمة فى تعزيز

التعاون والتنسيق العربي المشترك فى مجال تطوير وضع المرأة العربية بإعتباره ركنا اساسيا للتضامن العربى وللنهوض بالمجتمعات العربية، وكذلك تنسيق المواقف العربية فى الشأن العربى والدولى لدى تناول قضايا المرأة فى المحافل الدولية والإقليمية.

اما المبادرة الثانية، فهى اول حركة دولية للمرأة والأمن والسلام فى العالم والتي إنطلقت من مصر فى مؤتمر تم إستضافته عام ٢٠٠٢ بشرم الشيخ، شارك فيه ممثلون حكوميون وغير حكوميون، وممثلون عن المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية عن المنظمات الإقليمية والدولية بما فيها الأمم المتحدة. وتسجيل تلك الحركة كمنظمة لا تهدف الى الربح بجنيف عام ٢٠٠٣، إكتسبت شرعية كأول حركة دولية تسعى الى التنسيق ودعم الإستجابة الدولية للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة فى إطار النزاعات المسلحة وعلى كل المستويات ومحاولة إيجاد بدائل لتسوية النزاعات وخلق مناخ اكثر تسامحا بين الشعوب والأفراد.

السيد الرئيس،

فى الختام أود التأكيد على أهمية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاختصاصات التى تمارسها الأجهزة الرئيسية للمنظمة فى إطار احترام إختصاص كل منها الأصيل، وخاصة الدور الأساسى للجمعية العامة بالنسبة لتناول الموضوعات الإنسانية والإقتصادية والإجتماعية وحقوق الإنسان ومن ضمنها الموضوعات المتعلقة بالمرأة. كذلك تود المجموعة

التأكيد على أن الممارسات الإنسانية الدولية يجب أن تتم في إطار من إحترام وتنفيذ المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الاتساقى الدولى، وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات الخاصة بالمرأة، وعلى رأسها إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وبروتوكوليهما الإضافيين لعام ١٩٧٧، وإتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ونتائج مؤتمر بكين وبرنامج عمله ونتائج الدورة الإستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة والمعنونة: المرأة: عام ٢٠٠٠، المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام فى القرن الحادى والعشرين".

شكرا سيدى الرئيس،